http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1607) السنة السابعة - الاثنين (14) ايلول 2009

الدعم الاميركي لانجاح الانتخابات يحظى بترحيب نيابي

عملية الفرز الانتخابية

بغداد/ المدى

رحب عدد من النواب من مختلف الكتل النيابية بالدعم الذي من المرجح أن تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للعراق، من أجل المساعدة في إنجاح الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها مطلع السنة المقبلة.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني سيروان الزهاوي بحسب راديو سوا «إذا ما طالبت الحكومة العراقية من الجانب الاميركي بدعم العملية الانتخابية فهذا شيء طبيعي ويجب أن لا نأخذه بحساسية، مؤكدا ان العملية الانتخابية تحتاج الى دعم عال لانجاحها وهذا الطلب يؤشر اهتمام الحكومة بانجاز العملية الانتخابية دون حدوث اي تلاعب بالاستعانة بالمراقبين الدوليين والاجهزة الحديثة، واضاف الزهاوي «نحن حريصون على أن تجري هذه الانتخابات دون حدوث خروقات امنية بما يضمن للناخب سلامة الوصول الى صناديق الاقتراع والجانب الاميركي اذا ما شارك في العمليات الامنية سيوفر زخما مضافا يقلل العبء على القوات العراقية ويسهل من الاجراءات الحكومية في هذا الجانب. وافاد الزهاوي ان دخول الولايات المتحدة ضمن الاطار الدولي الرقابي على اجراء العملية الانتخابية سيضمن وصول اعداد كبيرة من المراقبين تغطي اكبر قدر من المراكز الانتخابية تضمن عدم تجاوزات من بعض الكيانات السياسية على حصص كيانات أخرى، اضافة الى اسهام الجهد الدولي في تقسيم الاصوات بشكل عادل على الكتل المشاركة في الانتخابات المقبلة.

من جهتها، قالت النائبة عن العراقية ميسون الدملوجي: أن مهمة الجانب الأميركي ستكون إشرافية على مجريات الانتخابات النيابية «ضمن الاتفاقية الاستراتيجية، تساعد القوات الأميركية العراق في بناء مؤسساته. واوضحت أن الحكومة العراقية طلبت من الجانب الأميركي توفير رقابة دولية على الانتخابات، مشيرة الى أن الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة ابدوا رغبتهم في مراقبة الانتخابات التشريعية لضمان شفافيتها ونزاهتها. واكدت ان هذا الاجراء يحدث في اغلب دول العالم، ولا بأس أن يحدث (هذا) في العراق أيضا».

وفي السياق ذاته، قال النائب عن التوافق نور الدين الحياني بأن مشاركة القوات الأميركية ستقتصر على العمل في لجان مشتركة مع الجانب العراقي. واضاف «سابقا كانت القوات الأميركية تجمع وتوفر الحماية للصناديق، وتقوم بعملية العد والفرز إلى جانب المفوضية العليا للانتخابات. الآن هناك هناك توجه لتشكيل لجان مشتركة مع القوات الأميركية لكي لا يكون هناك تدخل، ولتحقيق الاستقلالية والنزاهة في العد والفرز وجمع الصناديق».

وكان نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي قد طالب في إحدى لقاءاته بالجانب الأميركي بضرورة تنفيذ الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية ودعم العراق في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وفي السياق ذاته، اكد عدد من المواطنين ان مشاركة الجهد الدولي في العمليات الانتخابية ضروري جدا لضمان نجاح هذه العملية الديمقراطية وضمان تجاوب المواطن والكتل المشاركة في الانتخابات بشكل واسع . فيما عبر عدد اخر منهم عن ارتياحه بموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الانتخابات البرلمانية واعتماده نظام القائمة المفتوحة، عادّين الموافقة على القرار خطوة جدية في تشريع قوانين أخرى مهمة ضمن الفصل التشريعي الأخير من عمر البرلمان.

وقال الباحث السياسي مؤيد العامري: ان الاستعانة بالولايات المتحدة يضمن للحكومة ثقل دولي من شأنه استقطاب مشاركة دولية اوسع تضمن مشروعية العملية الانتخابية وعدم التشكيك بنتائجها من قبل اي جهة عربية او عالمية بما يحقق مشروعية المجلس النيابي القادم. واضاف العامري ان حسابات دخول الولايات المتحدة في العملية الانتخابية يعتبره البعض انتقاصاً من الوضع الحكومي ما يؤشر ضيق افقهم السياسي او التغطية على هذا المنجز السياسي من خلال طمس الحقائق بالركون الى مطلب مشروع من قبل الحكومة لضمان المشروعية وعدم التجاوز على انجاز الانتخابات. الى ذلك قال الباحث والأكاديمي سامي احمد بحسب وكالة (آكانيوز) امس الاحد: ان «أقرار مجلس الوزراء موافقته على قانون الانتخابات يعد اولى الخطوات نحو انهاء العديد من الملفات العالقة على طاولة مجلس الوزراء ويعقبه مجلس النواب للمصادقة على القرار وهذا سوف يسهم في ازالة الغموض عن قوانين عمل مفوضية الانتخابات، الى جانب إعطاء الكتل المشاركة الخطوط العامة لتلك التشريعات».

وتابع «القانون جاء في ستة فصول توزعت بين سريان القانون وحق الانتخاب وحق الترشيح والنظام الانتخابي والحملة الانتخابية حيث تسري أحكام هذا القانون على أعضاء مجلس النواب ولا تسري على المجالس الوطنية».

وأستطرد أحمد: «اقرار البرلمان سوف يعطي مفوضية الانتخابات صورة واضحة للعمل والإعداد مبكرا لهذه الانتخابات على الرغم من كون القانون اقر بشكل متأخر قبل إجراء الانتخابات بأربعة أشهر».

وأشار:»وحسب إعلان الحكومة للموافقة على القانون فقد تناول الفصل الثاني حق الانتخاب، والإنتخاب يجري بالإقتراع العام السري والمباشر في ٢٠١٠/١/١٦ فهذا الامر يعطي موعداً محدداً لإجراء الانتخابات ويحدد نوع الاقتراع بالسري».

فيما قال المواطن سامر محمود «ان تشريع قانون الانتخابات الموافق عليه أمر مهم للغاية وبعد موافقة مجلس الوزراء سوف يقر في مجلس النواب ويصادق عليه لإجراء الانتخابات في العام المقبل». وتابع «على البرلمان والكتل السياسية التعجيل في إقرار القوانين المهمة التي تمس واقع المواطن العراقي والابتعاد عن المناقشات العقيمة غير المجدية تحت قبة البرلمان».

المعاقون يكابدون أزمة معيشية حادة

بغداد/ المدى

يتطلع ضحايا اعمال العنف العراقيين، خصوصا المعوقين، الى حياة كريمة بعيدا عن المعاناة المستمرة نظرا لانعدام قانون يؤمن حقوقهم رغم وصول اعدادهم الى اكثر من ١٣٠ الفا بينهم نساء واطفال.

وقال المستشار في وزارة حقوق الانسان العراقية كامل حمزة بحسب وكالة فرانس برس: ان «هناك اكثر من ١٢٧ الف جريح، منذ العام ٢٠٠٤ حتى تشرين الثاني ٢٠٠٨، جراء اعمال العنف في العراق».

يشار الى اصابة اكثر من ستة الاف شخص بجروح، خلال الاشهر التي اعقبت تشرين الثاني ٢٠٠٨، وفقا لمصادر رسمية. واوضح حمزة: ان «اعلى معدلات الجرحى بلغ حوالى ٣٧ الفا العام ٢٠٠٦ وادناها كانت بحدود ١٩ الفا العام ٢٠٠٤»، مشيرا الى ان «قانون مجلس قيادة الثورة المنحل، يؤمن تقديم تعويض لموظفي الدولة فقط، وما يزال ساري المفعول». وتابع حمزة «نعمل حاليا وفق مرسومين اصدرهما رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي عام ٢٠٠٤، لتعويض ضحايا الارهاب من العامة». واوضح حمزة ان «التعويض للشهيد قيمته مليونين و٧٥٠ الف دينار (حوالى ٢٣٤٠ دولار) اما الجريح فيتراوح بين ٤٢٠ و١٢٨٠ دولار تبعا لدرجة الاعاقة» مؤكدا «عدم وجود رواتب تقاعدية لهم».

من جهته، يقول الطبيب رحيم داود من دائرة اللجان الطبية في وزارة الصحة «نستقبل منذ العام ٢٠٠٦، نحو اربعمئة مريض اسبوعيا معظمهم من المصابين في الانفجارات، بغرض تحديد درجة الاعاقة بناء على تقارير طبية واخرى من الشرطة».

واضاف داود ان «درجة الاعاقة تحدد مقدار التعويض الذي تقدمه الدوائر المختصة لهم». وافاد حمزة ان وزارته «تمكنت من الحصول على مخصصات مالية لمعالجة الجرحى خارج البلاد».

ودعا «ذوي الشهداء او الجرحى او المتضررين الى تقديم طلبات الى مجالس محافظاتهم، تشمل تأييدا من الشرطة مرفقا باوراق تحقيقية من القضاء وتقريرا طبيا من مستشفى حكومي وتوثيق مصور للضرر».

ويجلس عشرات المصابين من الرجال في قاعة الانتظار التابعة للجنة الطبية. ويقول احدهم واسمه عباس جاسم (٢٠ عاما) المتحدر من محافظة ديالى والمرتدي دشداشة تقليدية: «لقد فقدت ساقي جراء انفجار عبوة ناسفة استهدفتني وسبعة آخرين بينهم شقيقي بينما كنا في طريقنا لتأدية مراسيم زيارة الاربعين لوفاة الامام الحسين العام الحالي». ويضيف: اثناء تثبيت ساقه الاصطناعية «جئت للتحقق من درجة الاعاقة لكي احصل على حقوقي، اتمنى الحصول على راتب تقاعدي كوني لا استطيع العمل». ويؤكد حمزة ان «مشروع قانون تمت المصادقة عليه في مجلس النواب (في وقت سابق) لكن هيئة الرئاسة نقضته لعدم تحديد تفاصيل عن التعويضات». ويتابع: ان«مشروع القانون هذا ما يزال في طور الاعداد بمشاركة مجلس النواب ووزارة المالية ومسؤولين حكوميين». واعرب عن اعتقاده ان التأخير في صدور القانون يعود الى المخصصات المالية الكبيرة التي تترتب عليه، خصوصا وانه يلزم الدولة بتعويضات مالية كبيرة جدا. بدوره، قال فاضل مكي ٥٠ عاما، بينما كان في قاعة انتظار اللجان الطبية، «لقد فقدت عيني واصبحت اصما جراء هجوم مسلح استهدف حافلتي غربي بغداد العام الماضي، لا بد من وجود قانون يضمن حياة كريمة للمعوقين خصوصا المصابين في الانفجارات».

وفي حي الصالحية حيث مبنى وزارة الخارجية الذي استهدف في ١٩ آب الماضي، بهجوم انتحاري بشاحنة مفخخة، جلست ميلاد (٢٧ عاما) بصعوبة على كرسيها المتحرك بعد اصابتها بجروح بالغة في مناطق متفرقة من جسدها. ويقول والدها وهو يكشف عن اضبارة تضم اوراقا متعددة،ان «كل هذه الوثائق من الشرطة والمستشفى والتقارير الطبية والقانونية لتوثيق اصابة ابنتي» ويتابع بحسرة «لكنني لا اعتقد انها ستسفر عن شيء».

فيما قال محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق للوكالة، ان «المحافظة قدمت ١٤،٥ مليار دينار (١٢،٤ مليون دولار) تعويضات لضحايا الهجمات الارهابية خلال عام ٢٠٠٨، وخصصنا مبلغ ١٣ ملياراً للتعويضات العام الحالي».واعرب عن الاسف «لعدم وجود قانون يضمن تقديم تعويضات كافية او راتب تقاعدي للضحايا حتى الان».

خيبة أمل شعبية واسعة من اداء أوّل مجلس للنواب

النجف-واسط/ المدى الوكالات

اعرب عدد من المواطنين والمراقبين للوضع السياسي في النجف امس الاحد عن خيبة املهم بأداء مجلس النواب في دورته الحالية لعدم تمكنه من الترفع على الانتماءات الحزبية والفئوية وعجزه عن اقرار مشاريع قوانين مهمة، فيما ذكر اخرون ان حجم التحديات التي واجهتها العملية السياسية كانت كبيرة وان حجم القوانين التي شرعت بهذه الفترة يعد جيدا.

وقال الكاتب هادي ثجيل بحسب وكالة (أكا نيوز) امس «ان مجلس النواب سيطرت عليه المحاصصة الحزبية وليست الطائفية وبات تمرير المشاريع والموافقة عليها يتم وفقا لما تقتضيه مصلحة تلك الاحزاب». ويعتقد «ان الوقت فات على الاعضاء لتصحيح الاوضاع كونهم لم يتمكنوا خلال السنوات الماضية من عمر المجلس من فعل شيء»،مستدركاً «لكن من الممكن ان تكون دورة الدستور قد حققت شيئا لانها اقرت جوازاتها الدبلوماسية ومكاسبها الشخصية والسفرات والايفادات».

فيما قال عبدالله توفيق/ معلم إن» مجلس النواب يعيش شهوره الاخيرة استعداداً لبدء دورة جديدة، فهو في حالة استجماع القوى لكون اعضائه ان لم يكن جميعهم يريدون ان يحجزوا مقاعدهم في الاربع سنين المقبلة وهذا ما سوف يشتت تركيزهم في الشهور الثلاثة المقبلة «. ويبرر قائلاً «كونها ستكون ذروة الدعاية الانتخابية فهل سيترك النواب المنافسة المحمومة ويجلسون تحت القبة لإقرار قوانين الشعب الحساسة، لا اعتقد ذلك كون تلك القوانين اساسا يجب ان يتفق عليها (حزبيا) ثم يتفرغ النائب من الحملة ليصوت بعدها وهذا امر مستبعد «.

يذكر أن هناك العديد من القوانين المعطلة مثل قانون النفط والغاز وحماية الصحفيين وتفعيل وثيقة الإصلاح السياسي وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وشبكة الحماية الاجتماعية والاتفاقية الأمنية مع بريطانيا وقانون الاستثمار والموازنة التكميلية ومشروع قانون البنى التحتية والتقاعد العسكري والمدني، وغيرها من القوانين التي على مجلس النواب إقرارها خلال الفصل التشريعي الأخير

لكن حيدر باسل/ طالب قانون يرى ان» حجم القوانين التي اقرها المجلس بأمانة اقولها كان جيداً ولابأس به لكن هناك قوانين مهمة ركز عليها الاعلام وسيست لذا بقيت تراوح مكانها واهمها قانون النفط والغاز وقانون حماية الصحفيين وغيرها»

ويذكر «ان محاولة الانتقاص من جهد النواب الذين عملوا على تشريع قوانين مهمة امر سيء فيجب ان نقول لهم شكرا لاننا في مرحلة بناء وليس في مرحلة كان فيكون فتتخللها هفوات واخطاء وتقصير لذا يجب ان نكون مع من وصل عن طريق ورقة الاقتراع لا غيره «.

من جانب اخر، تباينت آراء الشباب في محافظة واسط بصدد برلمان الشباب الذي أعلن عنه مؤخرا، ففي الوقت الذي تعالت مطالبات شبابية بفاعلية أكثر لهذا البرلمان، رأى فريق آخر أن برلمان الشباب لم يكن سوى حلقة زائدة مثل الكثير من الحلقات الأخرى ولا فائدة منه، بينما استغرب فصيل ثالث من وجود هذا (البرلمان) وقالوا لم نسمع به ولا نعرف عنه شيئا. وقال المهندس الشاب نبراس خير الله إن «تأسيس برلمان وفق صيغة ديمقراطية من شأنه أن يعزز من دور الشباب ويجعل هذه الشريحة تشكل وساطة بين الشباب والسلطة التنفيذية وستكون له القدرة على المبادرة». وأضاف أن «هذا البرلمان جاء وفق أسس ديمقراطية وانتخابية تضمن التمثيل الحقيقي لشريحة الشباب في جميع محافظات العراق ومن مختلف الاتجاهات ويكون تمثيل الشباب فيه لمختلف الشرائح ونحن نأمل أن يحظى هذا البرلمان بدعم حكومي كبير كي يستطيع النهوض بمهامه وواجباته». وقال رئيس منتدى الشعراء الشباب في واسط، الشاعر حسين البهادلي: إن «وجود برلمان للشباب من شأنه أن يوفر جميع احتياجات الشباب بعد أن كانوا يعانون الحرمان»، مشيرا الى أن «هذا البرلمان يتوجب عليه استقطاب جميع الطاقات الشبابية والإبداعية وتوظيفها بشكل علمي وعملي مدروس لتكون تلك الطاقات نافعة ومنتجة في المجتمع».

واضاف أن «المشكلات الشبابية كثيرة في العراق وفي مقدمتها البطالة وهنا ينبغي على هذا البرلمان أن يسعى بجدية لإيجاد فرص العمل للشباب العاطلين بخاصة ممن يحملون الشهادات، فهؤلاء لا بد من أن تتوفر لهم فرص العمل ومن الضروري إشراكهم بجميع المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية».

تراجع الزراعة والصناعة يقلّص حصة الفرد من الناتج المحلي

بغداد/ الوكالات

دعت دراسات اكاديمية لواقع الانتاج العراقي الى ضرورة مباشرة الحكومة باجراءات سريعة من شأنها تعزيز ودعم المنتج المحلي للوقوف بوجه السلع والخدمات الداخلة الى البلاد بما يضمن تجاوز ازمة البطالة وتوفير فرص حقيقية لشريحة الشباب العراقي. وقال المستشار الحكومي كمال البصري: ان العراق يعاني صعوبات منها ان نسبة الفقر ما زالت عالية اذ تبلغ ٣١ في المئة، ونسبة البطالة ١٨ في المئة. ولفت الى تراجع الناتج المحلي، ويتجسد بضمور القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة، مشيراً الى ان هذه المشكلات ادت الى ضعف حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى ٣ آلاف دولار سنوياً. وأضاف ان زيادة عدد السكان وانحسار الارض الصالحة للزراعة، جعلا العراق يستورد اكثر من ٨٥ في المئة من المواد الغذائية. وأضاف بحسب صحيفة الحياة امس الاحد ان هناك حاجة الى رؤية استراتيجية للموازنة الفيديرالية ٢٠١٠ - ٢٠١٤، تأخذ في الاعتبار معالجة الشح في المخصصات الاستثمارية وتهدف الى خفض البطالة بمعدل ٩ في المئة، وزيادة نسب نمو الناتج المحلي ١٢ في المئة، ما يتطلب تدابير عدة في مقدمها زيادة الخدمات الحكومية من خلال الاستثمارات الوطنية والاجنبية وإعادة هيكلة القطاع العام. وأكد ان مظاهر الفساد الإداري والمالي ما زالت تنعكس سلباً على الأداء الوظيفي وتجعل العراق بيئة غير جاذبة للاستثمارات الاجنبية او حاضنة للمبادرات الاقتصادية الخاصة. وأوضح ان الملف الاقتصادي لا يزال يدار بالمعيار السياسي، ويظهر ذلك في طبيعة القرارات التي تتخذ، ابرزها ظاهرة تخطيط النفقات التشغيلية واستمرار ضعف الخدمات الحكومية، مشيراً الى ان الصراع السياسي لا يزال مصدراً لتعطيل القوانين الاقتصادية الضرورية. وبيّن البصري: ان الأزمة العالمية سببت هبوطاً حاداً في الايرادات النفطية وانعكس الامر بشدة على سياسة الإنفاق الاستثماري، الا ان المؤشرات الحالية تنبئ ببوادر عن تحسن الوضع الاقتصادي في اميركا. وتتلخص توقعات المؤسسات الدولية لعام ٢٠١٠ بتحسن الناتج المحلي الاجمالي والأسعار.

وأشار الى ان منطلقات موازنة ٢٠١٠ - ٢٠١٤، تهدف الى الاستغلال الامثل للثروة النفطية، من خلال الإسراع بتأسيس شركة النفط الوطنية على اسس تجارية بحتة، من خلال توفير اطار قانوني يضمن الافادة الحقيقية من الشركات الاجنبية. وقال إن إبقاء الامر على ما هو عليه يعني استمرار تخلف العراق واتساع الفجوة بينه وبين اقرانه من دول الجوار. ودعا الى اصدار سندات حكومية لامتصاص السيولة النقدية.

(احلام العيد في بنجا)

محمد الذهبي

عادوا الى مجمع بنجا ذو البنايات الشبيهة بالجحور. عبارة عن مجموعة بيوت مخربة ومفتوحة على بعضها، مجمع بنجا منازل تم تشييدها عشوائياً من قبل الاكراد المرحلين ابان النظام السابق ، وعادوا بعد سقوط النظام الى كركوك ليروا منازلهم قد دمرت واموالهم صودرت من قبل النظام المباد.

الاكراد في مجمع بنجا تعودوا النوم في البرد تحت زخات المطر وهم ينظرون الى (البلوك الطيني) وقد سال فاصبحت الجدران كومة من الطين.

المؤلم في الامر انه شرطي ، اوميد عبد الحميد ، غادر في امس واخبرهم انه في الواجب هذا اليوم، امرأة وثلاثة اطفال ، تراوحت اعمارهم بين ثلاث وست وتسع سنوات زهور صغيرة ، بجوار والدتهم اما الاب فكان يحمي المدينة وهو في الواجب ، حي بنجا والعائدون اليه ماذا نسمي ما حدث لهذه العائلة المسكينة وماذا سيفعل اوميد بعد هذا ، هل ان اطفال العراق اغلى من اطفال اوميد ليحمي من خارج بيته اما اطفاله فيذبحون؟ في الصباح الباكر من امس الاحد قتل مسلحون مجهولون عائلة تتألف من الام وثلاثة اطفال، صادروا نومهم الوديع ليحيلوا النوم الى موت ، هل ان الاحياء الفقيرة اصبحت هدفاً للقتلة ام ان في الامر امر آخر.

لا ادري لماذا تألمت كثيراً حينما تصورت ان الام امسكت بابنائها الثلاثة ولاادري ربما طلبت ان تقتل قبلهم وخصوصاً الصغير فالصغير هي تحبه اكثر من اخوته انا اكتب ودموعي تسجل همجية هؤلاء القتلة ، هؤلاء الذين لم تنجب البشرية مثلهم، من الذي يقتل الاطفال هؤلاء الابرياء؟ ان اسرة كردية في بنجا ابيدت لا لذنب انما فقط لانهم فقراء يسكنون بالعراء امام نظر وسمع الجميع، ماذا سيحل بنا ان كنا نسمح بقتل الاطفال ، هؤلاء الطيور الجميلة لماذا تترك القتلة يعيثون فساداً؟ ان ثقافة حقوق المجرمين التي فرضت علينا من قبل الولايات المتحدة اعطت للقتلة مساحة اكثر للتمتع بساديتهم وبافكارهم المجنونة والا ما ذنب اوميد كي يحرم من رؤية ابنائه، وماذا فعل سوى انه اراد ان يحمي مدينته ، كركوك ليتك تكوني كما عهدتك من قبل مدينة الفجر والضياء الاول الذي يسطع على سوق (القوريا) والشورجة ونهر الخاصة، واين منك دلشاد الذي غرق انموذجه الفني الوحيد في نادي حمورابي لقد قتلوا الاطفال في بنجا وهم نائمون ، كانت قد وعدتهم ان تشتري لهم ملابس العيد وقد ناموا فرحين بانتظار بزوغ فجر الاحد، ليشتروا الملابس الجديدة، وليفخروا بها امام اصدقاءهم ، لم يكونوا يعلمون انها كانت اخر امنية واخر ليلة ولو كانوا يعلمون ذلك لما ناموا مبكرين ، من الممكن ان يتوادعوا ويرى احدهم الاخر الرؤية الاخيرة ، آه يا اوميد كيف حال الصغار حين يسألك احدهم قل ان القتلة اعداء الحياة خطفوا ارواحهم قل ان السفلة اعداء الحياة هم الذين دمروا اسرتك وفرقوا بينك واولادك وزوجتك لاتستسلم يا اوميد واعلم ان كل قاتل وارهابي هو مسؤول عن قتل ابنائك الاعزاء وزوجتك المسكينة.

ضع ملابس العيد امام عينيك وا عين المسؤولين وتخيل انك مع ابنائك وزوجتك في مجمع بنجا مع الفقراء، وليتوقف القتلة ، سنعمل معاً من اجل تحقيق حياة افضل لاطفال الاخرين وسنبكي اطفالك الثلاثة بحرقة وحسرة فقد ذهبوا بلا عيد.

بانتظار الفرج

على الارجح

اساتذة الجامعة ثروة فكرية يجب الاستفادة منها

اية اللّه الفقيه السيد حسين السيد اسماعيل الصدر

يشكل أساتذة الجامعة عينة متقدمة من عينات المجتمع، أو لنقل شريحة مهمة من شرائح المجتمع ، هذه الشريحة هي عصارة الأمة، وحصيلة ممكناتها الفكرية والروحية وا لتاريخية، وهي كذلك، لأنها تمثل عقل الامة، وفكرها، ودماغها ، ولذلك تحرص الدول المتقدمة أن تيسر لهذه الشريحة كل ممكنات الحركة وا لابداع والعمل، سواء كانت هذه الممكنات مادية أو معنوية، من الراتب الجيد إلى البيت المعمور، إلى وسيلة النقل المريحة ، ثم قبل هذا وذاك، ممكنات النشاط العلمي والفكري وا لبحثي، فإن اساتذة الجامعة باحثون ومفكرون ومبدعون، وبلا فكر وبحث وابداع تموت الا مم، وتخمد الاوطان، وتتكاسل الهمم، فهم شعلة التقدم والازدهار والتطور.

الخطط ا لاقتصادية وا لعمرانية والمدنية إنما تُناط بأساتذة الجامعة، وإلا من هو الذي يضع مخطط التطور الصناعي في البلد؟ ومن هو المسؤول عن التحول الثقافي في البلد؟ ومن هو الذي يقدر حاجة البلد إلى هذا العدد من الاطباء وا لمهندسين والمدرسين غير أساتذة الجامعة ، حتى ذوي الاختصاص من الموظفين في دوائر التخطيط والاعمار إنما هم من خريجي الجامعات وليسوا مجموعة أفراد يؤتى بهم من هنا وهناك، وبذلك صح القول إن اساتذة الجامعة عقول البلد ، ورجال البلد الأوائل.

والسؤال المطروح اليوم في الوسط العراقي هو كم استفادت الحكومة العراقية من أساتذة جامعاتها الكثيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها؟

كلنا يتذكر سياسة الديكتاتورية البغيضة تجاه اساتذة الجامعة، كانت سياسة تقوم على الاهمال أو الضغط باتجاه أهداف تحددها ذات الديكتاتورية وبعنت كبير لا نظير له على الاطلاق، فكان العراق للأسف الشديد بسبب هذه السياسة الرعناء بلد الظلم والاضطهاد والخوف والهروب من الحرية الجميلة بسبب هذه السياسة كما قلت.

اليوم حيث يمر العراق بأشد الظروف صعوبة، ويعيش مرحلة عنق الزجاجة من حقنا أن نسال عن خطة الحكومة للاستفادة من هذه الطاقات الكبيرة، ونحن ندعو إ لى الاستفادة من كل طاقة علمية في جامعاتنا بصرف النظر عن أي اتجاه ديني أو قومي أو سياسي، لان المدار هنا يدور حول مصلحة العراق، ومستقبل العراق، وليس المدار يدور حول اتجاهات سياسية وايديولوجية.

أن إهمال اساتذة الجامعة وعدم الالتفات إليهم في تصميم المواقف والخطط والستراتيجيات الاقتصادية والثقافية والتربوية والاجتماعية يعني دفع البلد في نفق مظلم، وحرفه عن جادة التطور، تلك الجادة التي لا مناص من ارتيادها في ظل هذا التطور المذهل الذي تعيشه الامم الاخرى، والذي إنعكس عليها بالحياة المرفهة والآمنة والمطمئنة بدرجات ومديات واضحة بينة.

إن الحكومة العراقية مدعوة حقا إلى اللقاء باساتذة الجامعة ومفكريها ورجالها ، لقاءات مستديمة وحوارية، لقاءات مخطط لها، بعيدة عن المحاصصات الحزبية وا لطائفية والقومية، والهدف هو العراق كله، ليس بالضرورة أن تعمل الحكومة بما يطرحه هؤلاء الاساتذة، ولكن ذلك لا يمنع مثل هذه اللقاءات الدورية المخططة، لأنها معطاءة على كل حال وفي كل حال.

قد يقول قائل إن مهمة إدارة الدولة منوطة بالسياسيين، واساتذة الجامعة يشكلون شريحة مدنية، فما علاقة هذا بذاك ، وهذا الكلام حتى لو كانت له درجة من المصداقية والموضوعية، إلا أنه لا يتناقض مع مشروع التعاون بين الحكومة والجامعة، كما هو و اضح، فإن الخبرة السياسية قد لا تكفي لإدارة الدولة بدون خبرة علمية وفكرية وأكاديمية، وبالفعل هذا هو الواقع في الأنظمة السياسية التي تحترم العقول والافكار والتصورات.

إن هذه الفصل بين العلمي والسياسي في هذه النقطة يشكل أحدى معوقات التفكير الصحيح على طريق تقدم العراق وازدهاره ونموه، في زمن هو أشد ما يحتاج به إلى مثل هذه الشرائح العلمية المتقدمة.

أطالب حقا الحكومة العراقية أن تلتفت إلى هذه النقطة الجوهرية، والله من وراء القصد.